ملخص أكاديمي تعريفي للفهرسة العلمية والاستشهاد

المصنف الفكري والمؤسسي

لمشروع خلية الوساطة الأسرية لإصلاح ذات البين

المؤلف: جمال بن محمد دورة - **Jamel Doura**

السنة: 2026

شهادة **OTDAV** رقم 1809

رقم الإيداع: 488-01-12-08-2026

حجم العمل الأصلي: 20 صفحة A4

نوع الوثيقة: ملخص أكاديمي تعريفي للمصنف المؤسسي، معد لخدمة الفهرسة العلمية والتعريف والاستشهاد، ولا يحل محل النص الكامل للمصنف.

بطاقة تعريف العمل

العنوان	المصنف الفكري والمؤسسي لمشروع خلية الوساطة الأسرية لإصلاح ذات البين
المؤلف	جمال بن محمد دورة - Jamel Doura
السنة	2026
شهادة **OTDAV**	رقم 1809
رقم الإيداع	488-01-12-08-2026
الحجم	20 صفحة A4
الطبيعة	مصنف فكري ومنهجي يؤسس لمنظومة مؤسسية للوقاية من النزاعات الأسرية وإدارتها والمساهمة في تسويتها ودياً

الملخص الأكاديمي

يؤسس هذا المصنف لمشروع «خلية الوساطة الأسرية لإصلاح ذات البين» بوصفه منظومة مؤسسية لا مجرد مبادرة اجتماعية ظرفية. وينطلق من فرضية أن الوقاية من النزاعات الأسرية وإدارتها بصورة مبكرة ومهنية تحتاج إلى بنية تنظيمية محددة الأدوار، وإلى مسار واضح لاستقبال الملفات وفرزها وإدارتها وإحالتها، وإلى منظومة لتكوين الوسطاء واعتمادهم ومتابعة أدائهم.

تتمثل خصوصية المصنف في أنه يعمل على مستوى «النظام» قبل مستوى «الحالة الفردية». فهو يحدد كيف ينبغي أن تُبنى المؤسسة التي تمارس الوساطة، وما هي وظائفها، وكيف تُوزع المسؤوليات داخلها، وما الشروط التي تجعل الوساطة قابلة للتكرار والتقويم والتطوير بدلاً من بقائها ممارسة مرتبطة بخبرة أشخاص متفرقين.

ومن هذا المنظور، يُفهم إصلاح ذات البين كجزء من سياسة وقائية للأمن الاجتماعي واستقرار الأسرة، لا باعتباره تدخلاً لاحقاً بعد تفاقم النزاع فقط. ويقترح المشروع بنية تسمح بتقليل التصعيد، وحماية قنوات الحوار، والتعامل مع النزاع في مراحله الأولى مع احترام حدود القانون واختصاصات الجهات القضائية والمهنية الأخرى.

الإشكالية المركزية

تتمثل الإشكالية في أن النزاع الأسري يتقاطع مع مجالات متعددة: القانون، الحالة النفسية، الاقتصاد، العلاقات الاجتماعية، حماية الأطفال، والعنف المحتمل. لذلك لا يكفي وجود وسيط حسن النية؛ بل يلزم نظام قادر على التمييز بين الحالات القابلة للوساطة والحالات التي تتطلب إحالة فورية إلى القضاء أو الحماية أو الاختصاص النفسي والاجتماعي.

ومن هنا يطرح المصنف سؤالاً مؤسسياً: كيف يمكن بناء خلية وساطة تجمع بين القرب من الأسرة والمرونة الإنسانية، وبين معايير الحوكمة والسرية والحياد والمساءلة المهنية؟

الفرضية المؤسسية

يقوم المصنف على أن فعالية الوساطة تزداد عندما تتحول من ممارسة فردية إلى منظومة لها هوية، قواعد دخول وخروج، إجراءات، نماذج، تدريب، اعتماد، مؤشرات أداء وآليات تحسين. فالمنظومة لا تلغي مهارة الوسيط، لكنها تقلل اعتماد النجاح على الشخص وحده.

وتتصل هذه الفرضية بمفهوم التخطيط الاستراتيجي المؤسسي: تحديد الغاية، تعريف أصحاب المصلحة، تصميم المسار، توزيع الأدوار، إدارة المخاطر، بناء أدوات القياس، ثم تطوير النظام استناداً إلى نتائج التطبيق.

العمارة المؤسسية المقترحة

الوظيفة المؤسسية	المضمون	المكون
تحديد هوية الخلية وصلاتها المؤسسية ومسؤولياتها.	الإطار التنظيمي	1
تقييم قابلية النزاع للوساطة وتحديد مستوى المخاطر.	استقبال وفرز الملفات	2
تنظيم الحوار والتفاوض وصياغة مسارات الحل.	إدارة جلسات الوساطة	3
إعداد الوسطاء والتحقق من الكفاءة والأخلاق المهنية.	التكوين والاعتماد	4
حماية الاستمرارية وقابلية المتابعة والمراجعة.	التوثيق والسجلات	5
ربط الخلية بالقضاء والبلديات والاختصاصات المساندة.	الإحالة والشراكات	6
قياس النتائج والتعلم من الملفات وتحسين المنظومة.	الجودة والتقييم	7

دورة حياة الملف

يقترح المنطق المؤسسي أن يمر الملف بمراحل مترابطة: استقبال أولي، جمع الحد الأدنى من المعلومات، تقييم المخاطر، تحديد القابلية للوساطة، الحصول على الموافقة الحرة، تنظيم الجلسات، صياغة النتيجة أو الاتفاق، الإغلاق، ثم المتابعة عند الحاجة.

أهمية هذه الدورة أنها تجعل كل ملف قابلاً للتتبع دون أن تنتهك السرية، وتسمح بتطوير مؤشرات أداء حقيقية، كما تمنع بقاء الملفات مفتوحة بلا قرار أو انتقال غير واضح بين الوساطة والإحالة.

تكوين الوسطاء واعتمادهم

التكوين في هذا المشروع ليس دورة نظرية فقط، بل آلية لضبط أهلية الوسيط. ويشمل ذلك مهارات الاستماع وإعادة الصياغة، إدارة التوتر، التفاوض، الحياد، السرية، اكتشاف اختلال القوة، ومعرفة حدود الاختصاص.

أما الاعتماد فيؤدي وظيفة مؤسسية مختلفة: فهو يربط ممارسة الوساطة بمعيار قابل للمراجعة والتجديد، ويتيح للخلية بناء سجل للوسطاء وتوزيع الملفات ومتابعة الأداء وإيقاف الاعتماد عند الإخلال الجسيم بالمعايير.

الشراكة مع المؤسسات

لا ينجح المشروع إذا عُزل عن البيئة المؤسسية. لذلك يتطلب نموذج الخلية بروتوكولات تعاون وإحالة مع البلديات والمحاكم والجمعيات والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين عند الحاجة. وتحدد هذه البروتوكولات نوع الملفات التي يمكن استقبالها، وما الذي لا يدخل في اختصاص الوساطة، وكيف تتم الإحالة دون الإضرار بالأطراف.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تسمح هذه الشراكات بتحويل الوساطة إلى طبقة وقائية ضمن منظومة أوسع للتماسك الاجتماعي، بدلاً من منافسة المؤسسات القائمة أو تكرار وظائفها.

الحوكمة والضمانات

يحتاج النموذج المؤسسي إلى ضمانات واضحة: السرية، الحياد، الموافقة الحرة، تعارض المصالح، حماية البيانات، حق الانسحاب، وقواعد التعامل مع حالات العنف أو التهديد أو انعدام الأهلية. هذه الضمانات ليست تفاصيل إجرائية، بل شروط شرعية وقانونية ومهنية لمشروعية الوساطة.

كما يجب التمييز بين مؤشرات النشاط ومؤشرات الأثر. عدد الملفات أو الجلسات يقيس النشاط، بينما استدامة الاتفاقات، خفض التصعيد، رضا الأطراف، وتقليل العودة للنزاع تساعد على قياس الأثر.

القيمة البحثية والتطبيقية

تتمثل القيمة البحثية للمصنف في أنه يحول فكرة إصلاح ذات البين إلى نموذج مؤسسي يمكن تحليله واختباره وتطويره. وهذا يفتح الباب لدراسات مقارنة بين خلايا مختلفة، وقياس أثر التدريب، ودراسة معدلات التسوية واستدامة الاتفاقات، وتحليل العوامل التي تجعل الوساطة ناجحة أو غير مناسبة.

أما تطبيقياً، فيمكن أن يشكل المصنف مرجعاً لتأسيس خلية تجريبية محلية ثم تطوير نموذج قابل للتوسع، شرط أن ترافق كل مرحلة آلية مستقلة للتقويم وحماية البيانات والمراجعة القانونية.

حدود الادعاء

وجود بنية مؤسسية مكتوبة لا يثبت وحده فعالية النموذج. فالفعالية تحتاج إلى تطبيق ميداني وبيانات ومقارنة زمنية وتقييم خارجي. لذلك يقدم هذا المصنف أساساً منهجياً ومؤسسياً قابلاً للاختبار، لا نتيجة نهائية محسومة.

كما أن الوساطة لا تصلح لكل نزاع، ولا يجوز استخدامها لتأخير الحماية أو القضاء عندما توجد مخاطر عنف أو إكراه أو تهديد جدي. جودة النظام تظهر أيضاً في قدرته على معرفة متى لا يستخدم الوساطة.

الكلمات المفتاحية

خلية الوساطة الأسرية؛ إصلاح ذات البين؛ الوساطة الأسرية؛ الهندسة المؤسسية؛ تسوية النزاعات؛ الوقاية؛ التماسك الاجتماعي؛ الحوكمة؛ إدارة الملفات؛ اعتماد الوسطاء؛ الجودة؛ مؤشرات الأداء؛ العدالة التصالحية.

بيانات الاستشهاد

دورة، جمال بن محمد. (2026). «المصنف الفكري والمؤسسي لمشروع خلية الوساطة الأسرية لإصلاح ذات البين». شهادة OTDAV رقم 1809، رقم الإيداع 488-01-12-08-2026.

Doura, Jamel. (2026). Al-Musannaf al-Fikri wa al-Mu'assasi li-Mashru' Khaliyat al-Wasata al-Usariyya li-Islah Dhat al-Bayn [Intellectual and Institutional Framework for the Family Mediation Cell Project]. OTDAV Certificate No. 1809.

ملاحظة النشر والفهرسة

هذا الملف ملخص أكاديمي تعريفي مستقل للمصنف المؤسسي، وليس إعادة نشر للنص الكامل. صُمم ليكون قابلاً للقراءة الآلية والفهرسة والاستشهاد، مع إبراز العنوان والمؤلف والسنة ومرجع الإيداع والكلمات المفتاحية.

يوصى بنشره على صفحة HTML مستقلة في Jamel-doura.tn، مع وضع رابط واضح إلى الدليل المرجعي للوساطة الأسرية باعتباره وثيقة تشغيلية مكملة، مع الحفاظ على الفصل بين المصنف الفكري المؤسسي وبين الدليل الإجرائي.